United Arab Emirates

مكافحة الاتجار بالبشر
في دولة الإمارات العربية المتحدة

التقرير السنوي

2012-2011

اللجنة الوطنية

لمكافحة الاتجار بالبشر

www.nccht.gov.ae

حقوق الطبع محفوظة

اللجنة الوطنية
لمكافحة الاتجار بالبشر

وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي
ص.ب: ١٣٠٠٠٠ - ابوظبي، أ.ع.م.
هاتف: ٤٠٤١١٣٩ / ٤٠٤١٠٠٠ ٢ ٩٧١+
فاكس: ٤٠٤١١٥٥ / ٤٠٤١١٤٤ ٢ ٩٧١+

United Arab Emirates

المحتويات

تـــقـــديـــــم	4
تمـــهـــيـــــد	6
الركيزة الأولى: تطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة بقضايا الاتجار بالبشر	8
الركيزة الثانية: تمكين الجهات المعنية من تطبيق إجراءات رادعة ووقائية	12
الركيزة الثالثة: تأمين الحماية والدعم لضحايا الاتجار بالبشر	35
الركيزة الرابعة: الاتفاقيات الثنائية والتعاون الدولي	47
خـــاتـــمـــــــة	50

تقديـــم

تدخل دولة الإمارات العربية المتحدة عامها السادس في تدشين حملتها الرسمية لمكافحة الاتجار بالبشر والتي بدأت بعد اصدار القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006 في شأن مكافحة الاتجار بالبشر وإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في العام 2007. وتشير النتائج وإنجازات المرحلة السابقة إلى أن الحكومة قد قطعت شوطاً متقدماً في ترجمة أهدافها إلى واقع ملموس وفي زمن قياسي وقصير. وعلى الرغم من هذه النتائج المشرفة إلا أن الحكومة مدركة تماماً للتحديات المتعددة والأبعاد المتشابكة المصاحبة لمثل هذا السلوك الإجرامي والتي تستدعي اليقظة المستدامة، لذا فإن الحكومة عازمة على سد جميع المنافذ وتحسين أدوات الكشف والملاحقة القضائية لجرائم الاتجار بالبشر في المستقبل.

إن عدد ضبط القضايا المتعلقة بالاتجار في البشر يقف دليلاً على التزام مؤسسات إنفاذ القانون في الدولة ونجاعة أدوات تصدّيها لهذه الجريمة؛ فقد شهد العام 2007 (10) قضايا، وارتفع عدد القضايا في العام 2010 وتم تسجيل (58) . فبينما إنخفض عدد القضايا في العام 2011 إلي (37) قضية . وبقراءة متأنية لهذه الارقام نجد ان فاعلية اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في زيادة الوعي بجرائم الاتجار بالبشر كان السبب في إنخفاض عدد القضايا .هذا خلافاً على ما كان عليه الحال بين الاعوام 2006 و2010 فقد كانت هنالك زيادة مماثلة في عدد القضايا . الجدير بالذكر أن زيادة عدد القضايا أدى إلى زيادة الوعي حول جريمة الاتجار بالبشر لدى أفراد المجتمع مما أدى أيضاً إلى تكثيف الحملات والتدابير التي اعتمدتها الدولة في حملتها ضد جرائم الاتجار بالبشر. بالإضافة إلى أن القائمين على إنفاذ القانون أصبحوا أكثر فعالية في إحباط الكثير من أنشطة عصابات الجريمة المنظمة الضالعة في الاتجار بالبشر.

وفي إطار تسليط الضوء على فاعلية إستراتيجية اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، تجدر الاشارة الى ان هنالك مجموعة من الجهود التي تم تسجيلها في العام 2011 من بينها إنشاء إدارة جديدة بمحاكم دبي متخصصة في قضايا الاتجار بالبشر لتسريع إجراءات الفصل في هذا النوع من القضايا . وموافقة مجلس الوزراء علي إعداد مشروع قانون خدم المنازل، والذي يعد الاول من نوعه بالدولة، فهو مازال قيد الاصدار . كما قامت وزارة العمل باتخاذ عدة إجراءات تعمل على حماية العمال من الاستغلال، حيث قامت بإطلاق نظام جديد على شبكة الإنترنت لفحص الأوراق المتعلقة بعقود العمل

الخاصة بالعمال . كما تم افتتاح مراكز جديدة لإيواء النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر في كل من إمارتي الشارقة ورأس الخيمة تحت مظلة الهلال الأحمر الإماراتي. إن الجهود التي تبذلها الحكومة لإقامة شراكات لتعزيز التعاون الدولي بدأت تؤتي ثمارها، وخاصة في مجال التصدي للجريمة في المصدر (بلدان المنشأ) وليس فقط التعامل معها داخل حدودها . كما اطلقت اللجنة موقعها الإلكتروني الجديد كجزء من جهودها الرامية إلي تحسين ادوات نشر المعلومات بين المجتمع . كما نظمت اللجنة سلسلة من ورش العمل والدورات التدريبية المستمرة لمساعدة العاملين في مجالات إنفاذ القوانين للتعرف على كافة أوجه ومستجدات هذه الجريمة والسبل الفعالة لمكافحتها.

وكجزء من جهود الحكومة الاستباقية للحيلولة دون ارتكاب جرائم الاتجار بالبشر في دولة الإمارات، ستعمل اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر على استمرار الحملة الإعلامية التي تم إطلاقها في ابوظبي والعين في العام 2010 التي تهدف إلى زيادة الوعي بالمشكلة في كافة مطارات مدن الدولة. وكذلك العمل على زيادة التعاون مع المنظمات الدولية سعياً وراء تقديم المزيد من النجاحات المحلية والدولية.

والجدير بالذكر، وفي إطار التزامات الدولة الطوعية عند استعراضها للتقرير الدوري الشامل امام مجلس حقوق الانسان بجنيف في العام 2009، فقد قامت الحكومة بدعوة المقرر الخاص المعني بالاتجار بالاشخاص وبصفة خاصة النساء والاطفال لزيارة الدولة في ابريل 2012 .

بالإضافة إلى ذلك فان دولة الإمارات العربية المتحدة ستمضي قدماً في استشعار مسؤوليتها كرائدة في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر إقليمياً ودولياً، وفي الإقرار بأن الاتجار بالبشر حقيقة ماثلة تهدد مجتمعنا ومجتمعات أخرى عديدة في العالم، وإن مكافحتها ستظل غايتنا التي تشاركنا فيها جميع شعوب العالم، ولقد حققنا العديد من النتائج في زمن وجيز ولكننا سوف نستمر في تحسين الأداء حتى نتصدى لهذه المشكلة على نسق أفضل الممارسات العالمية وعلى أرضية راسخة من قيمنا ومعتقداتنا.

د. أنور محمد قرقاش
رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر
وزير الدولة للشؤون الخارجية

تمهيـــد

تماشياً مع المنهج الذي صاغته دولة الإمارات العربية المتحدة منذ العام 2006 عندما أطلقت حملتها لمكافحة الاتجار بالبشر، شهد العام 2011 سرعة واضحة ودعم مكثف للجهود المبذولة لمكافحة هذه الجريمة، لكون دولة الإمارات كيان ملتزم بمسؤولياته ضمن المجتمع الدولي، فلقد ظلت وستظل سبَّاقة في دورها كجزء لا يتجزأ من الحملة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر.

تستقبل دولة الإمارات أعداداً كبيرة من العمالة الوافدة كل عام، وكان لهذه العمالة دورًا مهماً ومساهمات كبيرة في النهضة العمرانيَة للبلاد، ولكن لسوء الحظ فإن إحتمالية تعرض بعضاً من هذه القوى العاملة لممارسات النصب والخداع من قبل مخدميهم أو عصابات متخصصة في بلدانهم انخرطوا في توظيف العمال المتعاقدين بصورة غير مشروعة في دولة الإمارات، ولا تتضح الصورة أمام غالبية هؤلاء الضحايا إلا بعد وصولهم للدولة عندما يكتشفون أن العمل الموعودين به لا وجود له مما يضطرهم للانخراط في أعمال والعيش في ظروف لم يتم الموافقة المسبقة عليها، وبما أن عمليات الخداع تبدأ منذ اللحظة التي همَوا فيها بمغادرة بلدانهم ، فإن التنسيق مع دول المصدر والعبور يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لإستراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة لحماية هؤلاء العمال والتثبت من عدم تعرضهم للاستغلال.

إن الحكومة تدرك أهمية معالجة الدوافع الاقتصادية المؤدية إلى الاتجار بالبشر في صياغة سياساتها وتشريعاتها الاتحادية، كون ظاهرة الاتجار بالبشر تجارة عالمية فعالة ومربحة تدر الملايين من الدولارات سنوياً ويسقط من جرائها حوالي مليون ضحية عبر الحدود الوطنية كل عام، والاتجار بالبشر مرتبط كذلك بالجماعات الإجرامية المنظمة الأخرى كتهريب الأشخاص وتهريب المخدرات وغسيل الأموال، وينتهي الأمر بغالبية الضحايا المتاجر بهم إلى الاستغلال الجنسي بينما يُستغل البعض الآخر في أعمال السخرة.

وقد أشاد المجتمع الدولي بآليات الدعم القانوني والاجتماعي التي نفذتها حكومة دولة الإمارات خلال الخمسة سنوات الماضية في مكافحة الاتجار بالبشر مع مختلف المؤسسات ذات الصلة. وعلى الرغم من أن الحكومة ترحب بالنقد البنَاء والدعم

من الشركاء ومنظمات المجتمع الدولي إلا أنها هي التي تحدد برامج الدولة المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر. إن دولة الإمارات العربية المتحدة تقدر الجهود المبذولة وهي على إدراك تام بالتحديات المتعددة والمعقدة التي تواجه الدول والجهات الحكومية القائمة على مكافحة الاتجار بالبشر؛ لذا فإن الحكومة عازمة عل التصدي للممارسات الاستغلالية والقسرية في حق أي إنسان استظل بهذه البلاد، ومن أجل ذلك طرحت إستراتيجيتها ذات الأربعة محاور والتي أرست دعائمها في مجالات التشريع وإنفاذ القانون ودعم الضحايا بالإضافة للاتفاقات الثنائية والتعاون الدولي.

إن اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ، وتماشياً مع النهج الدولي المعلن في مجال الاستراتيجيات الوطنية للدول والذي يقضي بإضافة بعض العناصر الجديدة لهذه الاستراتيجيات ، سوف تعمل على تعديل خطتها الاستراتيجية الحالية بحيث تشتمل على مجموعة من هذه العناصر المتمثلة في الوقاية والمقاضاة والعقاب و حماية وتعزيز التعاون الدولي ، و التعويض و إعادة التأهيل والدمج ، وايضاً في مجال التدريب والتعاون والتنسيق . وعلى الرغم من أن الاستراتيجية الوطنية الحالية تشتمل على هذه العناصر، إلا ان اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ، ستقوم بدراسة إمكانية تطوير وإدخال هذه العناصر في خطتها وذلك وفقاً للتقسيمات المشار إليها اعلاه .

إن هذا التقرير هو جزء من نهج جديد تسعى من خلاله اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر إلى تبادل أفضل الممارسات والمعلومات مع أفراد المجتمع والأسرة الدولية، ولإلقاء الضوء على جهودها وموقفها من قضية الاتجار بالبشر وما بذلته من نشاط لمكافحة هذه الآفة وما واجهته من عقبات وتحديات، وخطط عملها خلال العام الماضي، كما أن هذا التقرير يعكس ما أحرزته الدولة على النطاق الدولي من تقدم لتعزيز روح الحوار وشفافية تبادل المعلومات.

وتدرك الحكومة أنه بقدر إلمامها بالتفاصيل الخاصة بالضحايا وبدول المصدر والعبور وبالأساليب المتبعة من المتاجرين بالبشر بقدر ما تنجح في درء هذه الجريمة.

إن هذا التقرير يعمل على توثيق الجهود التي بذلت في سبيل مكافحة جرائم الاتجار بالبشر خلال العام المنصرم وذلك وفقاً لما يلي.

الركيزة الأولى: تطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة بقضايا الاتجار بالبشر

يمثل القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006 في شأن مكافحة الاتجار بالبشر الإطار القانوني للتعامل مع القضايا المتعلقة بهذه الجريمة، ومن خلال تطبيقه في السنوات الماضية تزايد الوعي به لدى أفراد المجتمع واكتسب أهميته.

وتعرّف المادة الأولى من هذا القانون الاتجار بالبشر باعتباره (تجنيد أشخاص أو نقلهم أو ترحيلهم أو استقبالهم عن طريق التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال حالة الضعف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال جميع أشكال الاستغلال الجنسي أو استغلال دعارة الغير أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء).

ومن الناحية القانونية فإن التعريف أعلاه يصنف نشاط جرائم الاتجار بالبشر في الجوانب التالية:

1. **أفعال الاتجار بالبشر** : التجنيد والنقل والترحيل والاستقبال.
2. **الوسائل المتبعة في الاتجار بالبشر** : استخدام القوة أو التهديد بها، أو غير ذلك من أساليب القهر أو الاختطاف أو التزوير أو الخداع أو إساءة استخدام السلطة أو الوظيفة، أو استغلال حالة ضعف الضحية.
3. **أنواع الاستغلال في الاتجار بالبشر**: إجبار الأشخاص على ممارسة الدعارة أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد، أو نزع أعضاء الجسد بغرض الاتجار بها.

ويتطابق هذا التعريف مع ما جاء في بروتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (بروتوكول باليرمو) وغيره من التشريعات الدولية المشابهة.

ويتكوّن القانون من (16) مادة نجد فيها أن العقوبات ضد مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر تتراوح بين السجن لعام واحد والسجن المؤبد، كما يتم فرض غرامات تتراوح بين مائة ألف ومليون درهم (27،500 دولار – 275،000 دولار أمريكي).

بالإضافة للمادة (364) من قانون العقوبات لدولة الإمارات التي تشكل وقاية من الإكراه على الدعارة، والمادة (365) المحددة للعقوبات المترتبة على من يقوم بتأسيس وإدارة بيوت الدعارة. كما أصدرت حكومة الإمارات العربية المتحدة القانون رقم (39) للعام 2006 الخاص بالتعاون القضائي الدولي والذي يتضمن مواداً تتعلق بتسليم المشتبه بهم والمتهمين للسلطات القضائية في بلدانهم حتى تتمكن من محاكمتهم وتطبيق العقوبات اللازمة عليهم، ويتضمن كذلك مواداً توضح كيفية التعاون القضائي المتبادل بما في ذلك الاتجار بالبشر (المواد 6 و37) منه.

قامت دولة الإمارات في مايو 2005 بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية للعام (2000) التي تحتوي على بنود متعلقة بالتعاون الدولي في مجال التصدي لجرائم الاتجار بالبشر. وفي فبراير 2009 صدقت دولة الإمارات على بروتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (بروتوكول باليرمو)، وهو أحد البروتوكولين المكملين لاتفاقية الجريمة المنظمة.

ومن منطلق الركيزة الأولى قامت اللجنة المصغرة المكونة من قانونيين ومستشارين المنبثقة من اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في العام الماضي بالانتهاء من تعديل بعض مواد القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006 حتى يصبح أكثر اتساقاً مع (بروتوكول باليرمو)، وتم رفع هذه التوصيات إلى الجهة المعنية لاعتمادها.

كما قامت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بإصدار قرارها رقم 7/18 لسنة 2010 بشأن الإجراءات التنظيمية للتعامل مع ضحايا الاتجار بالبشر بين الجهات ذات العلاقة في الدولة؛ حيث ينص القرار على دعم وحماية ضحايا الاتجار بالبشر من قبل

الجهات ذات العلاقة في الدولة عند التعامل معها في كافة المراحل سواء على مستوى الشرطة والنيابة العامة في مراحل التحري والتحقيق أو مراكز الإيواء عند وصول الضحية إليها. وتعمل هذه الاجراءات بصفة عامة على ضمان حماية ضحايا الاتجار بالبشر ومساعدتهم، مع الحرص على احترام كافة حقوقهم القانونية والإنسانية.

بالإضافة إلى قيام اللجنة باصدار قرارها رقم 8/21 لسنة 2010 بشأن المعايير الأخلاقية للجهات الإعلامية عند إجراء المقابلات مع ضحايا الاتجار بالبشر؛ حيث يضع هذا القرار معايير أخلاقية موحدة يتعين على الجهات المعنية وأجهزة الإعلام المختلفة مراعاتها عند إجراء المقابلات الإعلامية (التلفزيونية، الإذاعية، المكتوبة في الصحف والمواد المطبوعة الأخرى، الإنترنت والمواقع الإلكترونية الأخرى) مع ضحايا الاتجار بالبشر.

التشريعات الأخرى ذات الصلة:

يعد مشروع القانون الاتحادي في شأن تنظيم نقل وزراعة الأعضاء البشرية من التشريعات المهمة في الدولة، حيث يهدف إلى تحقيق ما يلي :

1. وضع ضوابط على عمليات حفظ ونقل وزراعة الأعضاء والأنسجة والخلايا البشرية.
2. منع الاتجار في الأعضاء والأنسجة والخلايا البشرية.
3. حماية حقوق الأشخاص الذين تنقل منهم أو تزرع إليهم أعضاء أو أنسجة أو خلايا بشرية.

وسعياً وراء تحقيق هذه الأهداف ولتلافي زيادة انتشار عمليات الاتجار بالأعضاء البشرية الذي تعاني منه العديد من الدول أفرد التشريع نصوصاً عقابية عديدة لمواجهة كافة حالات الاتجار المتصورة سواء عمليات البيع أو العرض للبيع أو استئصال

الأعضاء البشرية خلسة أو عن طريق التحايل أو الإكراه سواء من شخص حي أو متوفى، كما راعى التشريع المقترح الأخذ بالشدة في مواجهة مثل هذه الحالات آنفة الذكر.

أما التشريع الآخر فهو القانون الاتحادي رقم (18) لسنة 2009 ولائحته التنفيذية في شأن تنظيم قيد المواليد والوفيات والتي وضعت قواعد تنظيمية للتثبت من الوالدين عند قيد واقعتي الميلاد والوفاة.

ومن جانب آخر، تعكف وزارة العمل حالياً على دراسة تطوير وتحديث القانون الاتحادي رقم (8) لعام 1980 في شأن تنظيم علاقات العمل، والذي يحرص فريق الخبراء بالوزارة على أن يكون مواكباً لأحدث التشريعات العمالية وأن ينسجم مع إلتزامات الدولة المترتبة على تصديقها على إتفاقيات العمل العربية والدولية. وفيما يتعلق بحماية العمال من الاستغلال فسيتم تضمين مشروع القانون تعريفاً للعمل الجبري والنص على تجريمه.

ختامـاً... وفي إطار الحديث عن الركيزة الأولى من استراتيجية اللجنة الوطنية والمتعلقة بالتشريعات المنظمة لمكافحة جريمة الإتجار بالبشر، فإن النهج التشريعي بالدولة - في هذا المجال - يأخذ بنظام وآلية وحدة التشريع، والقانون الذي يحكم مختلف أنواع الاستغلال والإتجار بالبشر. حيث إعتمد على القانون (51) لسنة 2006 ليحكم جميع أشكال جرائم الإتجار بالبشر سواء كان المستغَّل من فئة العمال أو النساء أو الأطفال... إلخ.

الركيزة الثانية : تمكين الجهات المعنية من تطبيق اجراءات رادعة ووقائية

تم تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بقرار من مجلس الوزراء، في العام 2007 لتقوم بتنسيق الجهود ووضع الخطط وتوحيد الجهود في جميع أنحاء الدولة. وتتألف اللجنة من ممثلين عن كل من وزارة الداخلية ووزارة الخارجية ووزارة العمل ووزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى جهاز أمن الدولة وهيئة الهلال الأحمر. وبعد سنوات من العطاء دعمها مجلس الوزراء في فبراير عام 2009 بممثلين من النيابة العامة الاتحادية والمحلية، بالإضافة إلى ممثلي مراكز ايواء النساء والاطفال ومؤسسة دبي لرعاية النساء والاطفال وجمعية الامارات لحقوق الانسان.

وتتألف اختصاصات اللجنة من الآتي:

- دراسة وتحديث التشريعات المتعلقة بجرائم الاتجار بالبشر بما يحقق ويعزز الحماية المطلوبة للضحايا وفقاً للمقتضيات والمعايير الدولية.
- إعداد تقارير عن التدابير التي اتخذتها الدولة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر بالتنسيق مع الأجهزة والجهات المعنية بالدولة.
- دراسة التقارير الهامة المتعلقة بجرائم الاتجار بالبشر واتخاذ اللازم بشأن ما يرد فيها من توصيات.
- تنسيق الجهود بين كافة أجهزة الدولة المعنية من وزارات ودوائر ومؤسسات وهيئات فيما يتعلق بقضايا الاتجار بالبشر ومتابعة الإجراءات المتخذة لتحقيق الأهداف المرجوة منها.
- رفع مستويات الوعي الخاص بالاتجار بالبشر عن طريق المؤتمرات والندوات والكتيبات والنشرات الدورية والتدريب وغير ذلك من الوسائل لتحقيق أهداف اللجنة.
- المشاركة في المؤتمرات والمنتديات الدولية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر.

وتعكف اللجنة من خلال اجتماعاتها المنتظمة على دراسة إمكانية استصدار المزيد

من الإجراءات التي تؤكد التزامها بالمعايير الدولية لضمان التطبيق الصحيح للقوانين السارية، وتقوم اللجنة كل عام بنشر تقريرها عن الاتجار بالبشر عملاً بمبدأ الشفافية ونشر المعلومات لأفراد المجتمع بما يساهم في تحسين الوعي المحلي والدولي بجريمة الاتجار بالبشر.

ومن الجدير بالذكر أن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تؤمن بأهمية جمع وتحليل البيانات والمعلومات حتى تكون في وضع أقوى يكفل الحد من هذه الأنشطة الإجرامية.

▪ القضايا التي تمّ تسجيلها بموجب القانون الاتحادي رقم (51)

وفقاً للتقارير الرسمية التي صدرت في العام 2011.. كيَّفت النيابة العامة عدد (37) قضية إتجار بالبشر تم إحالتها إلى القضاء، وقد بلغ عدد المتهمين في هذه القضايا (111) متهماً، بينما بلغ عدد الضحايا (51) ضحية . (جدول رقم1).

وتم إصدار أحكام بالإدانة في عدد (19) قضية من جملة هذه القضايا. (جدول رقم 2).

وتجدر الإشارة إلى أن عدد البلاغات المسجلة علي مستوى إدارات الشرطة قد بلغ (44) بلاغاً وتم إحالتها للنيابة العامة، ونتيجة لتغيير تكييف القضايا. إعتمدت النيابة العامة عدد (37) قضية منها كقضايا إتجار بالبشر، وتم تصنيف القضايا الأخرى بتكيفيات قضائية مختلفة، كما تم حفظ بعضها.

وبالمقارنة مع الأعوام السابقة نجد أنه قد تم تسجيل عدد (10) قضايا في العام 2007، وعدد (20) قضية في العام 2008، وعدد (43) قضية في العام 2009، وعدد (58) قضية في العام 2010. (رسم بياني 1).

أخيراً نشير إلى أن الإنخفاض في عدد القضايا في العام 2011 (37 قضية) مقارنة بالعام 2010 (58 قضية)، قد جاء نتيجة لفعالية اللجنة الوطنية للإتجار بالبشر في زيادة نسبة الوعي بجرائم الإتجار بالبشر.

جدول رقم (1)

مجموع القضايا / المتهمين / ضحايا الإتجار بالبشر / (النيابات الاتحادية - 2011)			
المصـــــدر	عدد القضايا	عدد المتهمين	عدد الضحايا
أبـوظبـي	3	6	4
دبـــــي	17	49	25
الشارقـة	11	42	15
عجـمان	2	6	2
الفجيرة	2	2	2
أم القيوين	2	6	3
المجمـوع	37	111	51

جدول رقم (2)

الإدانـــــات (النيابات الاتحادية - 2011)	
المصـــــدر	الإدانـــات
أبـوظبـي	3
دبـــــي	7
الشارقـة	3
عجـمان	2
الفجيرة	2
أم القيوين	2
المجمـوع	19

رسم بياني (1)

قضايا الاتجار بالبشر – 2007-2011

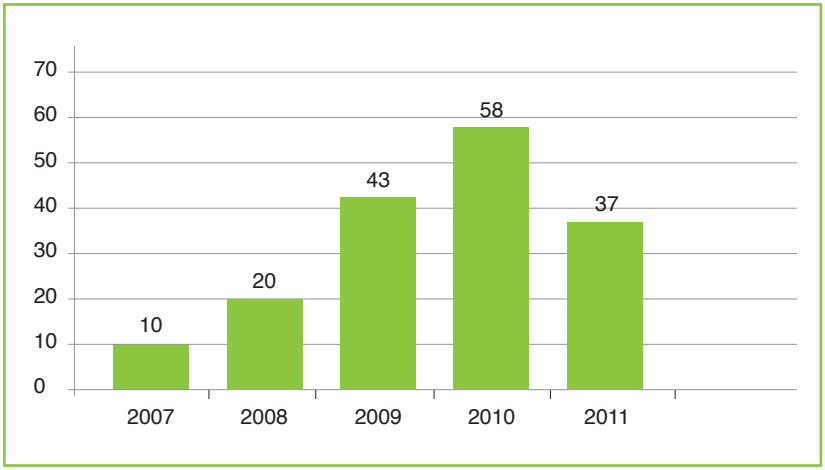

ومما لاشك فيه أن مستوى الوعي بالجريمة المتزايدة سواءً لدى أجهزة إنفاذ القانون أو الجمهور بشكل عام أدت إلى ارتفاع عدد القضايا التي تم اكتشافها خلال الاعوام 2006–2010، ومن جانب آخر تمت ملاحظة تغيير في حالات وطبيعة الجرائم حيث اشتملت على أنشطة خارجة عن نطاق الاستغلال الجنسي؛ ففي العام الماضي شهدت الدولة حالات قليلة من الاستغلال في العمل والسخرة وحالات قليلة أخرى من بيع الأطفال والتي لم تشهدها الدولة في الماضي كجزء من جرائم الاتجار بالبشر، والتي بدأت تظهر تحت مجهر قانون مكافحة الاتجار بالبشر.

▪ زيادة الوعي بجرائم الاتجار بالبشر

إن التصدي لجرائم الاتجار بالبشر ليس عملاً مناط بجهة واحدة فقط وإنما هو عمل مؤسسي ومجتمعي مشترك، وقد عملت مؤسسات الدولة المختلفة على تبادل المعلومات بين المسؤولين وأفراد المجتمع لإحداث النتائج المطلوبة، وتتوقع اللجنة مزيداً من هذا

التقدم بعد الحملة الإعلامية لمكافحة الاتجار بالبشر التي بادرت بها في نهاية العام 2010 وبداية العام 2011 في كل من مطار أبوظبي ومطار العين الدوليين، حيث تم توزيع منشورات بأحجام متفاوتة في كافة محطات المطارين احتوت على رقم الخط الساخن الخاص بمراكز إيواء ضحايا الاتجار بالبشر بست لغات مختلفة (العربية، الإنجليزية، الأوردو، الهندية، الفلبينية، والروسية). وأتت فكرة اطلاق الحملة الإعلامية على مستوى المطارات من خلال ملاحظة اللجنة الوطنية خلال السنوات السابقة بأن جرائم الاتجار بالبشر وخاصة الاستغلال الجنسي تكمن جذورها خارج الدولة.

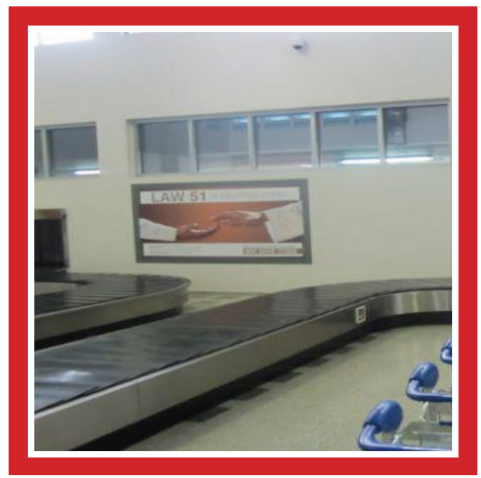

بالإضافة لذلك فإن الموقع الرسمي الخاص باللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر (www.nccht.gov.ae) قد تم تطويره ليكون بمثابة المصدر الرسمي للمعلومات، ومن المتوقع أن يلعب هذا الموقع دوراً فعالاً في رفع مستوى الوعي وكأداة لتسهيل التواصل بين اللجنة وأفراد المجتمع.

وبعد أن تحسنت نتائج تسجيل القضايا والمتابعات القضائية وإصدار الأحكام في هذا الشأن، سعت حكومة دولة الإمارات نحو استقطاب وتعيين وتدريب الكوادر اللازمة للتصدّي بكفاءة ومكافحة كافة الأنشطة الإجرامية المتعلقة بالاتجار بالبشر.

وفي سياق الحملة الشاملة لزيادة الوعي العام بالقوانين والإجراءات القضائية الخاصة بهذه الجريمة واستكشاف أنجع السبل للحد منها، فإن اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر تنظم بشكل مستمر مجموعة من الدورات التدريبية وورش العمل بالتعاون مع مختلف الإدارات والوزارات ذات الصلة بإنفاذ القانون، كإدارات الجنسية والإقامة والشرطة والنيابة العامة، ومراكز إيواء ضحايا الاتجار بالبشر. وأحد أهداف هذه البرامج هو ضمان تواجد المسؤولين القائمين على مكافحة الاتجار بالبشر في الصفوف الأمامية للمواجهة والعمل بما يتناسب والمعايير الدولية. كما شجعت اللجنة العديد من الجهات المعنية في مختلف الدوائر والوزارات على تنظيم برامج تدريبية خاصة بهم لاكتساب المهارات اللازمة لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر بشكل أفضل، خاصة وأن العديد من الوزارات والدوائر أصبحت مؤهلة بأقسام خاصة تعنى بملاحقة قضايا الاتجار بالبشر وتقديم الحماية للضحايا سواء على المستوى المحلي أو الاتحادي.

ومن ضمن الأنشطة والجهود المبذولة من اللجنة الوطنية في العام 2011 نورد الآتي:

- زيارة وفد اللجنة الوطنية لجمهورية ارمنيبا لتبادل الآراء والخبرات في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، وتعزيز التعاون الدولي من خلال تنفيذ بنود مذكرة التفاهم المبرمة بين الجانبين .
- تم تمثيل اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في الملتقى العالمي (نحو استراتيجية عربية لمكافحة الاتجار بالبشر)، بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة- جمهورية مصر العربية، حيث تم تقديم ورقة عمل توضح جهود اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.
- شاركت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في أعمال الملتقى التشاوري الإقليمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص الذي عقد في دولة قطر، حيث تبلور الهدف الرئيسي للملتقى من خلال تعزيز التشاور الإقليمي وتأسيس آليات إقليمية لتنفيذ المبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية وفقاً للمقاربة القائمة على حقوق الإنسان في مكافحة الإتجار بالأشخاص .

- التحق وفد من اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بالدورة التدريبية الخاصة بتنفيذ أفضل الممارسات والآفاق لمكافحة الاتجار بالبشر، التي عقدت في جمهورية بيلاروسيا،.
- شارك وفد اللجنة في ورشة العمل بعنوان (الجوانب المختلفة للهجرة وتأثيرها على أمن المطارات) بمملكة تايلند. حيث عقدت ورشة العمل ضمن فعاليات مؤتمر بالي حول تهريب البشر والاتجار بهم والجرائم العبر وطنية المرتبطة بذلك.
- تم تشكيل وفد من أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للمشاركة في ورشة العمل الدولية "تعلم أفضل الممارسات وتبادل الخبرات مع دول أوروبا الشرقية والغربية للقضاء على جريمة الاتجار بالبشر" المنعقدة في تركمانستان. حيث تم الإطلاع على خبرات الدول الأوروبية والوقوف على آليات التعامل مع قضايا الاتجار بالبشر من خلال أحدث الأساليب للقضاء على هذه الجريمة.
- شاركت اللجنة الوطنية في ورشة العمل الاقليمية السنوية الرابعة للعاملين في مجال انفاذ القانون والتعاون القضائي،المنعقدة في جمهورية كازاخستان حيث تشكل وفد اللجنة من موفدين من وزارة الداخلية، وزارة العمل ومراكز ابوظبي للايواء ومؤسسة دبي لرعايه النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر.
- شاركت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في ورشة عمل حول العمال والاتجار بالبشروحماية الاطفال في الدورة السنوية 50 للمنظمة الآسيوية الافريقية الاستشارية القانونية الذي عقدت في كولومبو .
- شاركت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بورقة عمل حول خطة عمل دولة الامارات واستراتيجات مكافحة الاتجار بالبشر في ورشة عمل حول دور المرأة في تعزيز مكافحة الاتجار بالبشر والتي نظمتها شرطة دبي .

- شاركت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بورقة عمل حول استراتيجية اللجنة الوطنية ودورها في تنسيق حملة الدولة ضد الجريمة وذلك في الاجتماع الاول لإدارات الشرطة في دول الخليج والتي نظمتها وزارة الداخلية في ابوظبي .
- شاركت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في الورشة التدريبية الاقليمية حول المقاربة القائمة على حقوق الانسان في مكافحة الاتجار بالبشر والتي عقدت بفندق روكو فورتي بابوظبي (12 – 14 / ديسمبر / 2011) والتي نظمتها وزارة الداخلية .

▪ دور الأجهزة الأمنية في الدولة

تولي وزارة الداخلية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وتقديم مرتكبيها للعدالة قدراً كبيراً من الاهتمام، وإدراكاً منها لمخاطرها فقد قامت بعدة تدابير وإجراءات لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر خلال العام المنصرم منها:

- **جهود الوزارة في تأسيس ودعم هياكلها من أجل مكافحة جرائم الاتجار بالبشر**

إدراكاً من وزارة الداخلية لأهمية وجود الوحدات التنظيمية التي تهتم بحماية ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وانطلاقاً مما توليه الوزارة من اهتمام كبير بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر وبقضايا النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، فقد اتبعت في سبيل ذلك العديد من الآليات والإجراءات لضمان حسن التعامل مع قضايا هذه الفئات ضماناً لاحترام حقوقهم على الوجه الأمثل، وحرصت على دعم هياكلها خلال العام 2011 من أجل مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، وذلك على النحو التالي:

(1) إنشاء مركز حماية الطفل :

أولت الوزارة اهتماماً كبيراً بقضايا الأطفال ومن هذا المنطلق فقد تم استحداث مركز حماية الطفل تابع للامانة العامة لمكتب سمو وزير الداخلية، بموجب القرار رقم 347 / 2011 ويتكون المركز من الوحدات الادارية التالية :

1. فرع متابعة التحقيق والتنسيق .
2. فرع تنسيق الدعم الاجتماعي .
3. فرع الوقاية والتوعية والارشاد .

(2) إنشاء وحدات تنظيمية في القيادات العامة للشرطة :

تم بموجب القرار الوزاري رقم (34) لسنة 2011م الصادر بتاريخ 19 / يناير / 2011م بشان الهيكل التنظيمي للقيادات العامة لشرطة الشارقة - رأس الخيمة – عجمان – أم القيوين – الفجيرة تم استحداث وحدات لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في كل قيادة عامة للشرطة تختص بأعمال المكافحة الميدانية والتوعية بمخاطر جريمة الاتجار بالبشر تتبع أقسام مكافحة الجريمة المنظمة وتنسق مباشرة مع قسم مكافحة جرائم الاتجار بالبشر الاتحادي في ذات القضايا من خلال البرامج والخطط المشتركة .

وتتمثل اختصاصات هذه الوحدات وفقاً للهيكل التنظيمي في :

1 – القيام بأعمال البحث والتحري وجمع الاستدلالات عن الجرائم المنظمة وتحديد مصادرها والأساليب الإجرامية وارتباطها، وتحديد الوسائل والأساليب المستخدمة فيها والعمل على مكافحتها وإلقاء القبض على مرتكبيها في منطقة اختصاص القيادة بالتنسيق مع الجهات الاتحادية ذات الصلة.

2 – العمل على توعية المجتمع بمخاطر الاتجار بالبشر والعقوبات المترتبة على من يسهل أو يمارس أو يؤوي أو يتاجر بالبشر ضمن منطقة الاختصاص.

3 - تنظيم وتجنيد المصادر للعمل على رصد العصابات والجماعات التي تتعامل وتؤوي وتسهل عملية الاتجار بالبشر والتنسيق مع قيادات الشرطة والأجهزة الأمنية في الدولة في مجال تبادل المعلومات والأدلة الخاصة بقضايا الاتجار بالبشر.

4 - إعداد قاعدة بيانات عن جرائم الاتجار بالبشر وتوثيق المعلومات وتنظيم التقارير الإحصائية حول هذا النوع من الجرائم على مستوى الإمارة بالتعاون مع الأجهزة الأمنية المختصة، وتحديثها باستمرار.

5 - التنسيق مع الجهات المعنية بتشكيلات الوزارة والأجهزة الاتحادية ذات الصلة فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية الموقعة بين الدولة والمنظمات الدولية للحد من ظاهرة الاتجار بالبشر ومتابعة ما يصدر من تعليمات وإجراءات حول مكافحتها والعمل على تفعيلها في منطقة اختصاص القيادة.

- **الإجراءات والتدابير الأمنية للوزارة من أجل مكافحة جرائم الاتجار بالبشر:**

1) التعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، وذلك من خلال:

أ. تبادل المعلومات المتعلقة بجرائم الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال، وكذلك المعلومات عن مواقع الانترنت التي تستخدم في استغلال الأطفال جنسياً ورصد الأشخاص الضالعين أو المشتبه بهم في جرائم التحرش بالأطفال والتعميم عليهم دولياً.

ب. ملاحقة الأشخاص المطلوبين على ذمة جرائم الاتجار بالبشر والاعتداء على الأطفال أو استغلالهم جنسياً.

ج. تشكيل فريق عمل متخصص من المحققين لتسهيل وتعزيز التحقيق في الجرائم الجنسية ضد الأطفال.

د. التعميم على الجناة المتورطين في جرائم الاتجار بالبشر والاعتداء على الاطفال او إستغلالهم جنسياً.

2) تكثيف الجهود الأمنية المبذولة لإحكام السيطرة على منافذ الدولة وذلك من خلال:

أ. إعادة هيكلة قطاع شؤون الجنسية والإقامة والمنافذ واستحداث تشكيلات إدارية متخصصة لأمن المنافذ.

ب. استخدام النظام الجنائي الموحد ونظام الانتربول للتدقيق على الأشخاص في المنافذ.

ج. استخدام تقنية بصمة العين وبصمة اليد للتعرف على الأشخاص المطلوبين أو الممنوع دخولهم أو مغادرتهم للدولة وكذلك استخدام بصمة الوجه للتأكد من مطابقة صورة المسافر مع صورته الشخصية على جواز السفر.

د. استخدام أجهزة حديثة ومتطورة لكشف عمليات التزوير في المنافذ.

هـ. وضع الضوابط الخاصة بأذون الدخول ومعايير الكفالة وتقييدها بدرجة القرابة أو الغرض الذي قدم من أجله الأجنبي للدولة بما يمنع فرصة الاستغلال في قضايا الاتجار بالبشر.

و. اشتراط فصل الأطفال عن جوازات سفر ذويهم، وحيازتهم لجوازات سفر مستقلة وذلك لإمكانية التحقق من هويتهم عند دخولهم للدولة أو مغادرتهم لها بما يحقق مزيداً من الحماية لهم من الاستغلال.

ز. الشراكة والتنسيق بين شؤون الإقامة والمنافذ وإدارات الشرطة في متابعة الإجراءات القانونية في قضايا الاتجار بالبشر ومساعدة الضحايا.

ح. استقطاب كفاءات مهنية من المواطنين وتأهيلهم وتدريبهم تعزيزاً للموارد البشرية اللازمة لحجم العمل المتزايد.

ط. استحداث معهد متخصص يتولى عملية بناء وتطوير قدرات الموارد البشرية المتخصصة في شؤون الجنسية والإقامة والمنافذ وتوفير المدربين والخبراء وفقاً للمعايير الدولية.

ي. استحداث مناهج تدريبية مستقاة من الخبرات الوطنية والعالمية وأفضل الممارسات وتخصيص حقائب تدريبية خاصة لتلك المناهج.

ك. استحداث برنامج للتدريب الإلكتروني بالتعاون مع الأمم المتحدة، مما سيسهم في تطوير معهد الإمارات للجنسية المعتمد من قبل مجلس أبوظبي للتعليم العالي، ليكون مركزاً إقليمياً للتدريب في هذا المجال.

ل. ابرام اتفاقيات ومذكرات تعاون في مجال التعاون الأمني والتدريب وبناء القدرات مع كل من وزارة الامن القومي الامريكي، دائرة الجنسية والهجرة الاسترالي ومكتب الامم المتحدة الاقليمي في ابوظبي .

م. قام قطاع الجنسية والاقامة والمنافذ بتعزيز شراكاته مع العديد من الدول ذات العلاقة مثل المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الامريكية،استراليا، الهند، باكستان بالاضافة إلي الدول العربية ودول الخليج على وجه الخصوص .

3) دراسة أوضاع ضحايا الاتجار بالبشر كل على حدة للوقوف على عمليات استغلالهم، واتخاذ ما يلزم من التدابير الوقائية لمنع تكرار ذلك مستقبلاً.

4) توفير الأماكن المناسبة لإجراء المقابلات مع ضحايا الاتجار بالبشر في مراكز الشرطة.

5) إدراج موضوعات صور الجريمة المنظمة ومنها جرائم الاتجار بالبشر ضمن برامج الدورات التدريبية التي تنظمها الوزارة للكوادر البشرية.

6) تطوير عمليات التدريب في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر باستخدام برنامج التدريب الافتراضي.

7) وضع برامج لمساعدة الضحايا على أساس مواثيق حقوق الإنسان.

8) تقديم المساعدة والحماية لضحايا الاتجار بالبشر بالتنسيق مع مراكز الإيواء في الدولة.

9) توقيع مذكرات تفاهم بين مراكز إيواء وإدارات الشرطة تهدف إلى وضع آليات

فعالة واعتماد التدابير القانونية اللازمة لحماية الضحايا

10) تنظيم مكافآت المصادر السرية ضمن آلية معينه في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

11) طرح استمارة الضحايا و المحكومين على مستوى إدارات الشرطة بهدف توحيد أسلوب جمع البيانات.

12) إصدار الدليل الإرشادي لمكافحة الاتجار بالبشر على العاملين في مجال إنفاذ القانون باللغة العربية .

13) قامت الوزارة بتمرين لرصد الأشخاص الذين يقومون بتوزيع ملفات دعارة الأطفال عبر شبكات الـ (P2P) بالتنسيق مع شرطة الخيالة الكندية الملكية (RCMP، العضو والشريك الاستراتيجي في الـ VGT).

▪ جهود الوزارة في مجال نشر ثقافة مكافحة جرائم الاتجار بالبشر

قامت وزارة الداخلية خلال الفترة الماضية ببذل العديد من الجهود في مجال التدريب والتعليم والتوعية بحقوق الإنسان في سبيل نشر ثقافة مكافحة جرائم الاتجار بالبشر لدى منتسبيها، وهو ما يتجلى في التالي:

(1) تضمين مادتي حقوق الإنسان وجرائم الاتجار بالبشر في مناهج كليات ومعاهد الشرطة :

تم إدراج مادة الاتجار بالبشر ضمن المناهج الأكاديمية في معاهد وكليات ومدارس الشرطة.

(2) تضمنت الخطة التدريبية لوزارة الداخلية لعام 2011 العديد من الدورات التدريبية التي تهدف إلى تأهيل وصقل مهارات منتسبي الوزارة في مجال

مكافحة الاتجار بالبشر.

حيث بلغ عدد المحاضرات و اللقاءات وورش العمل ودورات مكافحة الاتجار بالبشر التي نظمتها وزارة الداخلية خلال عام 2011 (30) وبلغ عدد المتدربين (1606).

(3) **وبلغ عدد المشاركات الإقليمية والدولية خلال عام 2011 (16) وبلغ عدد المشاركين (37)**

(4) **في سبيل الوقوف على ماهية وسبل مكافحة جرائم الإتجار بالبشر... قامت الوزارة بإصدار عدد من الكتيبات والنشرات، فضلاً عن نشر عدد من البحوث المرتبطة بشكل عام بمجال حقوق الإنسان.**

▪ مبادرات مركز مراقبة جرائم الاتجار بالبشر في شرطة دبي في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالبشر

تبنى مركز مراقبة جرائم الاتجار بالبشر في شرطة دبي مبادرات تصحيحية تمثلت في تنظيم عدد من الدورات التدريبية والسمنارات التي استفاد منها عدد (434) منتسباً من مختلف إدارات الشرطة، و بلغ عدد المنتسبين فيها من شرطة دبي عدد 147 منتسباً،

كما عقد المركز سلسلة من الاجتماعات مع (أقسام السجلات الجنائية)، وقام بطباعة كتيبات توعوية ككتيب «أوقفوا جرائم الاتجار بالبشر»، وإعداد دليل ارشادي للجهات المعنية يتضمن الإجراءات التنظيمية للتعامل مع ضحايا الاتجار بالبشر وأساليب مكافحة الجرائم والأنظمة المعمول بها. وقد نظمت القيادة العامة لشرطة دبي عدة دورات تدريبية وحلقات نقاشية بلغ عدد المشاركين فيها (255) منتسباً، حيث ركزت على أفضل الممارسات للتعامل مع ضحايا الاتجار بالبشر ومنها:

- تقييم أنشطة الجهات المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر في دولة الإمارات العربية المتحدة لدعم التنسيق بين هذه الجهات في مجال مكافحة الجريمة. وعلى وجه الخصوص، نظرت اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر في أمر تطور الجريمة ونتائج مختلف التدابير المضادة وطرق التغلب على الصعوبات التي تواجهها في مجال مكافحة الإتجار بالبشر.

- دور المرأة في تعزيز مكافحة الاتجار بالبشر، في هذه الورشة تم عرض عدة آليات في مجال حماية الضحايا. والتأكيد على ضرورة تطوير قدرات المرأة في التعامل مع جرائم الإتجار بالبشر، وشملت الجهود المبذولة، تطبيق القوانين والآليات الدولية التي تهدف إلى الرصد والتحليل والرد على التقارير الدولية.

- تنظيم المنتدى السنوي الثاني حول وسائل الإعلام ومكافحة الاتجار بالبشر بالتعاون مع مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال. حيث ركز المنتدى على تنمية الوعي بمخاطر هذه الجريمة، من أجل التصدي لها. كما شدد المتحدثون على ضرورة إعداد الإعلاميين الذين يمكن أن يقدموا تقريرا عن الاتجار بالبشر بطريقة بناءة واكثر دقة. وأكدوا أيضا على أهمية الخطوط الساخنة التي يمكن استخدامها على حد سواء من قبل الجمهور والضحايا على الإبلاغ عن حالات الاتجار بالبشر. وسلط المنتدى الضوء أيضا على أهمية تنظيم حملات إعلامية متواصلة لزيادة الوعي بين القطاعين العام والخاص وحشدهما لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر. وتم توزيع بعض الكتيبات التي تحتوي على معلومات تحث أفراد المجتمع في القيام باتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الاتجار بالبشر.

- مبادرات لحماية حقوق العمال، حيث شارك في هذه الندوة جهات عدة من مختلف أصحاب المصلحة المعنيين في التنسيق والتعاون في القضايا العمالية، من ممثلين لشرطة دبي، وأمن الدولة، ووزارة العمل والمديرية العامة لشؤون الإقامة والأجانب، كما شاركت هيئات الإدارة العامة وقسم الطوارئ والخدمات. وتم التطرق للصعوبات التي تواجه هذه الجهات أثناء تطبيق المبادرات الوطنية.

- حضور الاجتماع الأول لمكافحة الاتجار بالبشر لإدارات الشرطة في دول الخليج، والذي نظمته وزارة الداخلية في أبوظبي.

- تنظيم ورشة عمل (الأخطاء الشائعة في تقارير الاتجار بالبشر وظائف المنطق القضائي في عملية جمع المعلومات)، وإعادة النظر في عملية رصد جرائم الاتجار بالبشر. ناقش المشاركون إجراءات إنفاذ التحقيق والقانون، وجمع الأدلة المتعلقة بالجريمة، الاخطاء التي ارتكبت خلال هذه العمليات والخطوات اللازمة لتصحيحها.

- المشاركة في برنامج تدريبي لموظفي الهجرة، والذين عادة ما يكونون في خط الدفاع الأول ضد جرائم الاتجار بالبشر. كما استهدف البرنامج بشكل خاص العاملين المسؤولين في نقاط التفتيش على الحدود والهجرة لمراقبة، وتحديد وحماية الاشخاص من الاتجار بالبشر وضحاياه.

- تنظيم ندوة حول جرائم الاتجار بالبشر والتي تزامنت مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان والتي استفاد منها المئات من أصحاب المصلحة المشاركين.

- **المبادرات الأخرى**

- دراسة بعنوان «جواري والاتجار بالبشر»، وبدأ وأكمل.

- إعداد تقرير سنوي تحليلي عن جهود شرطة دبي لمكافحة الاتجار بالبشر.

- كتيب باللغة العربية بعنوان « أوقفوا الإتجار بالبشر» تم نشره وتوزيعه.

- إعداد دراسة مقارنة بين العاملين في وكالة مكافحة الاتجار بالبشر في بريطانيا، ومركز مراقبة الاتجار بالبشر في شرطة دبي.

■ الإصلاحات العمالية

تؤكد حكومة دولة الإمارات أنه من أجل تكثيف جهودها لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر فإن الأمر يستدعي إدارة أكثر مرونة وجودة لآليات انتقال العمالة من خلال اتباع الأطر الصحيحة للقوانين والسياسات المناسبة وعبر تطوير هياكل إدارية عالية

الكفاءة والتنمية المستدامة للإمكانيات والقدرات. ولقد استحدثت الدولة العديد من التغييرات في لوائح وسياسات العمل لحماية حقوق العمالة الوافدة، وتمخضت عنها نتائج ايجابية لكل الأطراف المعنية، بيد أنه لابد من التذكير بالعدد الهائل من الوافدين الذين يشكلون 85 % من سكان الدولة، ولابد أيضاً أن نمتنع عن الربط بين الشكاوى العمالية المطلقة وقضايا الاتجار بالبشر، ويجب أن نتعامل مع كل شق بشكل منفصل حسب المعطيات الخاصة به.

لقد كان الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف في الماضي أمراً يواجه الكثير من العراقيل بسبب التفاوت والفروقات في النهج المتبع من قبل دول المصدر والمقصد، ولذلك فقد أولت دولة الإمارات في الآونة الأخيرة أهمية أكبر لتحسين الحوار والتواصل المثمر مع كافة الدول المصدرة للعمالة والسعي إلى التعاون معهم.

فقد أدركت وزارة العمل بعد اطلاعها على تجارب الدول الناجحة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر ودراستها لأفضل الممارسات أن الإستراتيجية المبنيه على الملاحقة القضائية فقط غير كافية للقضاء على ظاهرة الاتجار بالبشر لأغراض العمل الجبري، لذا فقد أخذت وزارة العمل على عاتقها ممارسة دور وقائي و توعوي من خلال اطلاق وتنفيذ عدد من المبادرات التي مكنتها من التواصل المباشر مع العمال وأصحاب العمل، وتقديم الخدمات التدريبية والتوعوية لهم كجزء أساسي من خدماتها. وإعمالاً لما تقدم فقد قامت الوزارة في العام 2009 بإنشاء إدارة مستقلة تعني بمسائل الاتجار بالبشر . والجدير بالذكر ان الوزارة خلال الفترة الماضية قد اتخذت العديد من الاجراءات في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، منها :-

- **نظام حماية الاجور**

فعلَّت الوزارة نظام حماية الأجور (WPS)، الذي تم إنشاءه في عام 2009. فهو نظام إلكتروني أطلق بالتعاون مع مصرف الإمارات المركزي، وتعتبر هذه الخطوة خطوة إيجابية نحو حماية حقوق العمال وتعزيز الثقة بينهم وبين أصحاب العمل. ومن خلال

هذا النظام، تقوم الشركات التي مقرها الإمارات العربية المتحدة بتحويل أجور العمال من خلال المصارف وشركات تحويل الأموال وغيرها من مقدمي الخدمات، بدلا من دفع هذه الاجور نقداً. تقوم الوزارة باستمرار بمراجعة هذا النظام الالكتروني وعملياتها. ومن المتوقع أن معظم الشركات التي توظف 100 عامل أو أكثر الانضمام إلى هذا النظام WPS. بحلول نهاية عام 2011، كما ان أكثر من 209659 شركة، والتي يبلغ عدد العاملين فيها نحو 3.5 مليون عامل، تقوم بدفع اجور العمال من خلال هذا النظام. هذا والجدير بالذكر فإنه تم تسجيل حوالي 1500 شكوى بشأن عدم تنفيذ النظام بشكل فعَّال.

- «راتبي» واصلت وزارة العمل في تفعيل الخط الساخن (800665) للعاملين لتقديم الشكاوى الخاصة بعدم دفع رواتبهم أو الاستقطاعات غير قانونية. كما ان هذه الخدمة تسمح للعمال بتقديم الشكاوي عن طريق الانترنت (www.mol.gov.ae) من خلال بوابة الوزارة اذا تأخرت مستحقاتهم المالية. ويمكن تقديم الشكاوى من خلال 12 لغة، وتكون محل سرية تامة من قبل مفتشي العمل. وفي العام 2011 تم تسجيل أكثر من 1500 شكوى من خلال هذا النظام، وتم تسجيل 368 شكوى ضد بعض الشركات لتأخير دفع الرواتب.

وخلال عام 2011، قامت الوزارة بتسوية اكثر من 30000 شكوي مقدمة من بعض العمال. وذلك من خلال تصفية الضمانات المصرفية لاكثر من 2000 شركة، والتي تفوق في مجموعها على اكثر من 55 مليون درهم.، علاوة على ذلك فقد قامت الوزارة بإجراء الآتي :

- إجراء عمليات التفتيش الروتينية لاكثر من 9320 موقع عمل؛
- إجراء عمليات التفتيش الروتينية لاكثر من 12258 مبني لسكن العمال للتأكد من مطابقتها لمعايير الصحة والسلامة؛
- إجراء عمليات التفتيش الروتينية لأكثر من 739 شركات لضمان عدم توظيف النساء والأحداث في الاعمال التي لا تتناسب وظروفهم؛

- إجراء عمليات التفتيش الروتينية لأكثر 87974 موقع عمل لضمان الامتثال للحظر المفروض على العمل منتصف النهار 12:30 حتي 03:00، وذلك خلال الفترة من 15 يونيو – 15 أغسطس.

- **الوعي بحقوق الإنسان** : إنطلاقاً من الاعتقاد السائد بأن أحكام برنامج العمل اللائق تحمي العمال من التعرض للاستغلال، لذا نفذت الوزارة عدداً من المبادرات الرامية إلى حماية أجورهم وتوفير السكن اللائق لهم، وذلك تمشيا مع المعايير الدولية. كما ساعدت هذه المبادرات في تمكين العمال من تقديم الشكاوى الى الجهات المعنية وتسوية النزاعات المرفوعة إليها. وعلاوة على ذلك، تم تنفيذ عدد من المبادرات لزيادة الوعي حول الآليات التي تحفظ حقوقهم، و توفر لهم الحماية والإجراءات التي يجب أن تتبع عندما لا يتم احترام هذه الحقوق. وايضاً شملت المبادرات قيام الوزارة بتوزيع كتيبات تحتوي على المعلومات الخاصة بالحماية، كما قامت بإجراء أكثر من 180 محاضرة لرفع الوعي، والتي حضرها أكثر من 83000 عامل.

- **حماية حقوق العمال وتوفير حياة كريمة** : إن عدم توفير السكن المناسب للعمال، وتقييد حركتهم في أماكن بعيدة ومنعزلة، لا تتوفر فيها العناصر الأساسية لحياة كريمة، ونقص خدمات النقل، يشير إلي احتمال تعرض العمال للعمل القسري، والتي قد تؤدي في النهاية المطاف إلى الاتجار بالبشر . هذا وقد اعتمدت وزارة العمل المعايير التوجيهية العامة لسكن العمال والخدمات التكميلية الخاصة بهم. والزمت اصحاب العمل بتوفير السكن وفقا للمعايير الدولية المعتمدة. وركزت أيضا على التأكد من أن جميع الشركات تلتزم بهذه المعايير. كجزء من الجهود المبذولة لمكافحة العمل القسري والإتجار بالبشر، وضعت الوزارة عدد من الآليات التي تمكِّن العمال من التواصل مع مسؤلي العمل وتقديم شكاواهم. وعلاوة على ذلك، فقد أكدت الوزارة على ضرورة التدخل السريع لتجنب تصعيد مشاكل العمال.ومن أهم هذه آليات هي:

- **إدارات نزاعات العمال** : خصصت الوزارة ما لا يقل عن (10) ادارات واقسام

تحتوي على اكثر من (100) موظف قانوني واداري للنظر في الشكاوى المقدمة من العمال في جميع أنحاء البلاد. هؤلاء الموظفين يعملون على تلقي الشكاوى من العمال ومحاولة تسويتها في غضون اسبوعين. إذا تم رفض تسوية من قبل العامل أو صاحب العمل، يتم إحالة النزاع إلى المحكمة المختصة، والتي تصدر حكمها من دون فرض أي رسوم على العامل، وذلك بصرف النظر عن طبيعة التقاضي والضرر المترتب على الشكوي .

- **وحدات العناية بالعمال:** تعمل هذه الوحدات في المناطق ذات العمالة الكثيفة، وتكون مهمتها توفير الرعاية والحماية للعمال ورفع مستوى الوعي حول حقوقهم. حيث تعمل هذه الوحدات الآن في كل من جزيرة ياس و الراحة في قرية الوثبة، وأبو ظبي، محيصنة في دبي ومنطقة الشارقة الصناعية. وخلال عام 2011، أنشأت الوزارة المزيد من هذه الوحدات في منطقة القوز، دبي، رأس الخيمة والفجيرة والعين. وقد انشئت هذه الوحدات لتلقي الشكاوى والتعليقات والاقتراحات من العمال وتقديم الردود المناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الوحدات تقوم بزيارة مواقع العمل، ودراسة ظواهر انتشار العمل السلبي، وتقوم بتقديم نوع من الوعي المطلوب لتوعية العمال بحقوقهم وواجباتهم، وكذلك وضع خطط المحاضرات والندوات والبرامج التدريبية للعمال. هذه الوحدات أيضا تسمح لأصحاب الشركات في القيام بالزيارات الميدانية. ومشاركة المسؤولين المعنيين لرصد وجود أي من الظواهر التي يمكن اعتبارها من قبيل العمل القسري أو الاتجار بالبشر.

- **مراقبة أوضاع العمال المؤقتين:** من خلال متابعة سجلات شكاوى مجموعات العمال في مركز رصد أوضاع العمال المؤقتين في شرطة دبي، فقد ظهرت زيادة في عدد حالات عدم دفع المبالغ المستحقة للعمال، وبناءاً عليه تم إطلاق حملة جديدة بعنوان «يدفع للعامل أجره قبل أن يجف عرقه». وتهدف هذه الحملة إلى غرس القيم لدي اصحاب العمل لدفع الأجور في الوقت المناسب واحترام حقوق العمال . ويرافق هذه الحملة حملة إعلامية تتضمن طباعة وتوزيع كتيبات تحتوي على التفاصيل ذات الصلة بموضوع هذه الحملة .

▪ أسباب التوقفات العمالية :

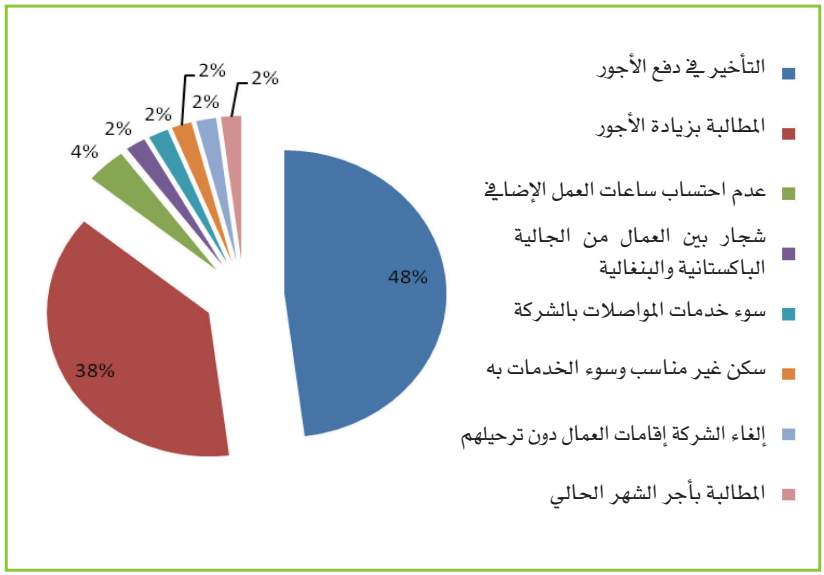

▪ أسباب الشكاوي العمالية :

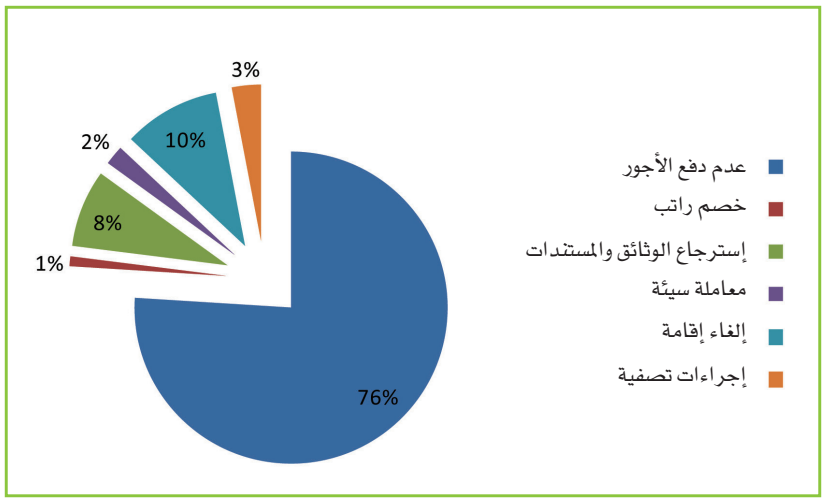

■ ورش العمـــل :

- **وزارة العمل :**

- المنتدى السنوي الثاني حول وسائل الإعلام ومكافحة الاتجار بالبشر – الذي نظمته شرطة دبي، بالتعاون مع مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال.
- المبادرة الخليجية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر – وزارة الداخلية
- مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة – أبو ظبي
- حقوق الإنسان إزاء الاتجار بالبشر – أبو ظبي
- مكافحة الاتجار بالبشر – وجهة نظر الأمن القومي
- منتدى الاتجار بالبشر على أرض الواقع وتطبيق الأحكام القضائية
- تطبيق وإنفاذ قوانين مكافحة الاتجار بالبشر
- المشاركة في دورة تدريبية حول تطبيق أفضل الممارسات والتوقعات لمكافحة الاتجار بالبشر في روسيا البيضاء
- الاجتماع الأول لسلطات الشرطة بدول الخليج المكرسة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، أبوظبي.

- **دائرة القضاء – أبو ظبي :**

- تنظيم ورشة عمل حول الاتجار بالبشر لأعضاء النيابة العامة في أبو ظبي والعين – حول الاتجار بالبشر والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.
- الاتجار بالبشر وفقا للتشريع، وعلى أرض الواقع.

- **محاكم دبي :**

- تم إنشاء إدارة جديدة متخصصة في قضايا الاتجار بالبشر، تهدف إلى تسريع الإجراءات القضائية في قضايا الاتجار بالبشر.
- نشر كتاب حول الإطار القانوني لجرائم الاتجار بالبشر، وذلك بهدف زيادة وعي الجمهور حول القوانين والإجراءات القضائية التي تدور حول هذه الجريمة، واستكشاف سبل الحد منها.
- زار وفد مركز مراقبة جرائم الاتجار في شرطة دبي محاكم دبي، واستعرضت المحاكم أنشطتها وخبراتها، لا سيما تلك المتعلقة بقضايا العمل.
- دورات تدريبية عدة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. وتم تنظيم ندوة حول «الاتجار بالبشر ووسائل الإعلام»، حيث ناقش فيها المشاركون سبل تشجيع الشراكة بين مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك الشرطة والقضاء والأجهزة الأمنية.
- تم تنظيم محاضرة حول قضايا الاتجار بالبشر والتعامل معها من قبل المحاكم في دبي.
- المشاركة في ندوة حول العدالة والكرامة الإنسانية، التي نظمتها هيئة تنمية المجتمع في دبي، حيث ناقش المشاركون فيها السبل الكفيلة لحماية كرامة ضحايا الاتجار بالبشر وفقا لأحكام بروتوكول باليرمو.

الركيزة الثالثة : تأمين الحماية والدعم لضحايا الاتجار بالبشر

تتمثل الركيزة الثالثة من ركائز الإستراتيجية التي تنتهجها دولة الإمارات العربية المتحدة في سبيل مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر في تأمين الحماية والدعم للمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر. ويتأسس المنهج الشامل الذي تتبعه الدولة على مجموعة من المبادرات الحيوية التي تحدد كيفية تعامل القائمين على تطبيق القانون مع ضحايا الاتجار بالبشر بشكل أفضل من خلال توفير برامج رعاية فعالة وعادلة لهم، ومن الأسس الراسخة للحكومة في هذا الخصوص وجوب حماية ضحايا الاستغلال الجنسي وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم من خلال برامج إعادة التأهيل وتوفير الرعاية النفسية، ومعاقبة المتهمين المسؤولين عن الاتجار بالبشر في مجال الدعارة أو في أعمال السخرة بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويحفل سجل الدولة بصفحات مشرقة من المساعدات والحماية لضحايا الاستغلال الجنسي؛ حيث قامت الحكومة بتوفير مراكز الإيواء والدعم النفسي لهؤلاء الضحايا، وتقوم مراكز الإيواء بالتنسيق مع الحكومات الأخرى وجمعيات النفع العام بتقديم كافة سبل الحماية والرعاية الصحية والنفسية والقانونية للضحية أثناء النظر في قضيتها، ومن ثم يتم تأمين عودتها إلى بلدها الأصلي على نفقة الدولة وذلك في إطار (برنامج مساعدة ضحايا الجرائم).

علاوة على هذه المبادرات الحكومية، تنشط العديد من المنظمات الاجتماعية والإنسانية بدولة الإمارات في هذا المجال، وتأتي على رأسها مؤسستان هما مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال التي تأسست في عام 2007م بغية توفير الدعم والرعاية النفسية لجميع النساء والأطفال سواء المواطنين أو المقيمين، الذين يقعون ضحايا لجرائم الاتجار بالبشر أو العنف الأسري أو الإهمال الأسري أو إساءة المعاملة من قبل صاحب العمل أو غيرها من المشاكل الاجتماعية.

والمؤسسة الثانية هي مراكز إيواء ضحايا الاتجار بالبشر والتي تم تأسيسها في عام 2008م تحت مظلة هيئة الهلال الأحمر الإماراتي لتوفير الحماية لضحايا الاتجار بالبشر وتقديم كافة الرعاية النفسية والصحية والقانونية لهؤلاء الضحايا بالإضافة إلى توسيع نشاطها بعد أن تم إنشاء وافتتاح مراكز جديدة في كل من إمارة الشارقة ورأس الخيمة.

▪ مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال

يعتبر قيام مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال الخطوة الأولى نحو تقنين عمليات دعم الضحايا بما يتماشى مع نسق المعايير الدولية. ويشرف على إدارة المؤسسة مجلس إدارة يتمتع بالاستقلالية ويحرص على توثيق علاقاته بمراكز الإيواء الأخرى ومراكز الشرطة والنيابات العامة ذات الصلة في الدولة وخارجها للوقوف على أفضل الممارسات التنظيمية والفنية المتعلقة بمجال عملها. وتلعب المؤسسة دوراً حيوياً في تقديم الخدمات الاجتماعية للضحايا وتحسينها، مما يجعل المركز ملاذاً آمنا للضحايا من أجل التغلب على الآثار النفسية والجسدية الناجمة عن الإهمال والعنف والاضطهاد.

تستوعب مرافق المؤسسة ما يصل إلى (250) شخصاً وتضم مدرسة داخلية تستوعب (300) شخص، فإنها تقوم بتزويد الضحايا بخدمات شاملة بما في ذلك خدمات الدعم الفوري المتمثلة في الرعاية الطبية والنفسية، وإدارة الحالات. كما توفر المؤسسة خدمات مع الشركاء للضحايا في القنصليات ودائرة الهجرة والدعم القانوني والتعليمي والتدريب المهني، وتقديم المشورة النفسية والدعم النفسي للأفراد والجماعات. وتعمل المؤسسة بالتعاون مع العديد من الشركاء المحليين والدوليين لضمان حصول الضحايا على خدمات الدعم اللازمة وضمان استمرارية هذه الخدمات لتوفير الرعاية اللازمة للضحايا، بالإضافة إلى الخط الساخن (800111) الذي يعمل على استقبال الاتصالات على مدار الساعة وبمختلف اللغات والذي من شأنه أن يسهل عملية إنقاذ الضحية وسرعة تقديم الحماية لها.

أما بخصوص الأنشطة الرئيسة لمؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال خلال عام 2011 م، فإننا نعرض التالي:

- **الاتفاقيات و مذكرات التفاهم :**

1. إقامة شراكة بين مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال وشرطة دبي بتوقيع مذكرة تفاهم في 2009، تم تفعيل هذه الشراكة في العام 2011 وذلك من خلال الزيارات الدورية التي يقيمها مركز رصد ومراقبة جرائم الاتجار بالبشر في شرطة دبي لاجراء التحقيقات مع الضحايا بالزي المدني بمشاركة مدراء الحالات من المؤسسة. كما يتم تبادل المعلومات والمراسلات والاحصائيات بشكل ربع سنوي عن الحالات المحولة من شرطة دبي إلى المؤسسة.

2. تفعيل الشراكة بين مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال ومحاكم دبي وذلك من خلال سرعة البت في القضايا المتعلقة بالاتجار بالبشر لتقليل مدة بقاء الضحية الراغبة في العودة الى وطنها.

3. عقدت مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال العديد من اللقاءات مع الصحف والمجلات العربية والأجنبية لتوضيح مفهوم الإتجار بالبشر ونسب الحالات التي تستقبلها المؤسسة وخدمات الدعم المتوفرة.

4. شاركت مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال في العديد من اللقاءات والحوارات التي تم بثها وعرضها في وسائل الاعلام المسموعة والمرئية للتحدث عن المواضيع المتعلقة بحقوق الانسان بشكل عام والعنف والاتجار بالبشر بشكل خاص.

إحصائيات مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال
للعـام (2011)

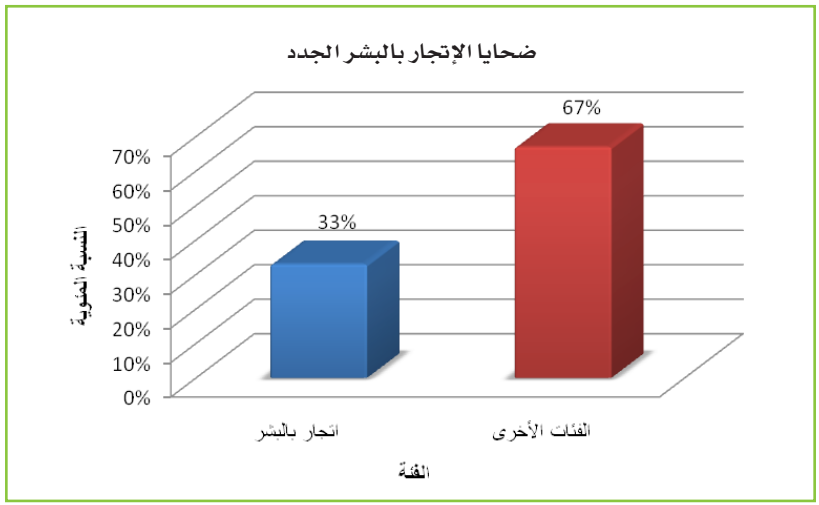

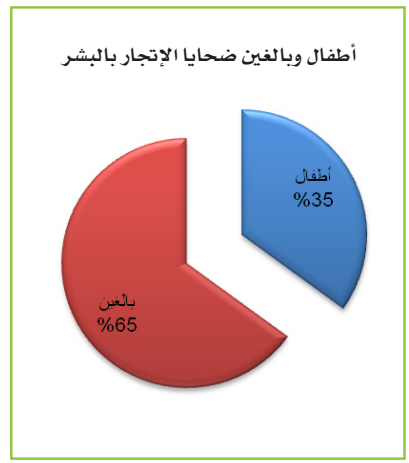

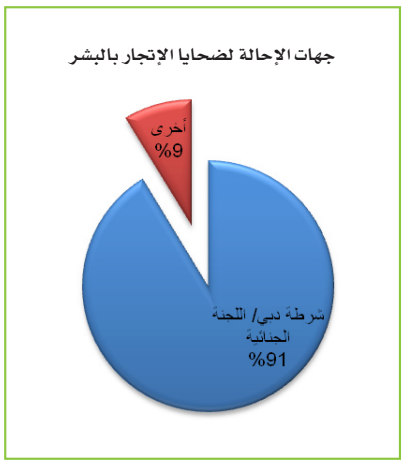

▪ ورش العمـــــل :

- المشاركة في ورشةالعمل تحت عنوان «النهج القائم على حقوق الإنسان في مجال مكافحة الاتجار بالبشر» التي نظمتها شرطة دبي، مارس 2011 م.
- حضور الاجتماع الأول لسلطات الشرطة في دول الخليج المكرسة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، أبو ظبي.
- المشاركة في المؤتمر العالمي الثاني لعلم النفس والإرشاد والتوجيه - وتقديم ورقة بحثية بعنوان«فهم الأطفال الناجين من الاتجار بالبشر »، الذي نظمته جامعة الشرق الأدنى، وجامعة أنقرة، أعد فريق المؤسسة البحثي تقريراً بعد دراسة ومقارنة الخدمات المقدمة لضحايا الاتجار بالبشر في مختلف البلدان واتجاهاتها، والإنجازات والتحديات.
- «دور المرأة في تعزيز مكافحة الاتجار بالبشر» - شرطة دبي، مارس2011.
- «المبادرة الخليجة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر» - وزارة الداخلية، مارس2011.
- التفاعل مع اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بأرمينيا، أرمينيا، مارس2011 .
- معلومات عامة حول الاتجار بالبشر - مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال، وذلك بالتعاون مع شرطة دبي، أبريل2011.
- «الاستراتيجية العربية لمكافحة الاتجار بالبشر» - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، أبريل 2011.
- «رؤية دبي لمكافحة الاتجار بالبشر» - ورقة عمل حول جهود المؤسسة في مكافحة الإتجار بالبشر - كليات التقنية العليا للمرأة - دبي، أبريل2011 .

- اللقاء التشاوري الإقليمي حول مكافحة الاتجار بالبشر – مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق حول حقوق الإنسان في جنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، بالتعاون مع مؤسسة قطر لمكافحة الاتجار بالبشر، الدوحة، مايو2011 .
- رابعاً المنتدى الاقليمي السنوي لتعزيز مكافحة تهريب البشر تطبيق القانون والتعاون القضائي بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد في آسيا الوسطى – مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وجمهورية كازاخستان، نوفمبر2011 .

▪ توفير الخدمات الاجتماعية والنفسية :

إن إدارة الرعاية والتأهيل بالمؤسسة تقوم بتوفير الخدمات الاجتماعية والنفسية والطبية المكثفة للنزلاء وبالإضافة إلى ذلك، يتم إعطاء فرص للتعليم والتدريب من خلال:

أ) **إدارة الحالة** : مدير حالة يتعامل مع كل ضحية من أجل تقييم الحالة العامة لها . وهؤلاء المدراء يقومون بإعداد خطة متكاملة تشمل الدعم الصحي والنفسي والاجتماعي للضحايا.

ب) **الخدمات الصحية** : إخضاع الضحايا لفحص طبي كامل لدى وصولهم الى المؤسسة لتحديد ما إذا كانوا يعانون من أي مرض معد يحتاج إلى الرعاية الصحية وذلك بالتعاون مع هيئة الصحة في دبي.

ج) **الخدمات الاجتماعية** : تيسير الاتصالات من قبل المؤسسة مع جميع الجهات المعنية، الضحايا يحصلون على جميع خدمات الدعم الاجتماعي. يقوم العاملون الاجتماعيون بمرافقة الضحايا للقيام بتسجيل البيانات في النيابة العامة أو المحاكم.

د) **المساعدة النفسية** : يقوم الاخصائي النفساني في المؤسسة بتوفير خدمات الدعم النفسي سواء بصورة فردية أو إجراء جلسات جماعية. كما يقومون بإعداد الضحايا قبل أن يمثلوا امام النيابة العامة، وقبل أن يتم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية.

هـ) **المساعدة القانونية** : تقوم المؤسسة بتقديم الدعم القانوني عن طريق متابعة قضايا الضحايا امام النيابة العامة والمحاكم.

و) **التعليم والتدريب** : تعمل المؤسسة على عقد العديد من الدورات التدريبية والأنشطة الرياضية وورش العمل الفنية ، بالإضافة إلى الرحلات الترفيهية خارج بيئة المؤسسة.

ز) **المساعدات المالية** : تقدم المؤسسة وبصرف النظر عن جميع الخدمات التي يتلقاها الضحايا أثناء إقامتهم في المؤسسة ، الدعم المالي والهدايا لضحايا عند مغادرتهم المؤسسة.

▪ مراكز إيواء النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر- أبو ظبي

تأسست مراكز إيواء النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر في إمارة أبوظبي وبدأ نشاطها بتاريخ 26 /2 / 2008 تحت مظلة هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، وتتمتع جميع المقيمات بالمركز ببرامج لإعادة تأهيلهن والحصول على المزيد من المساعدات عن طريق الدعم الطبي والنفسي والقانوني.

وقد قامت مراكز إيواء النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر بإنشاء وافتتاح مركزين لإيواء ضحايا الاتجار بالبشر في إمارتي الشارقة ورأس الخيمة حيث يستوعب كلا المركزين (70) نزيلة بالإضافة إلى مركز أبوظبي الذي يستوعب (60) نزيلة. وفي الوقت ذاته تم إنشاء خدمة الخط الساخن (8007283) وتدريب طاقم

من الموظفات المؤهلات للتحاور مع ضحايا الاتجار بعدة لغات مختلفة وعلى مدار الساعة لتشجيع المزيد من الضحايا على الإفلات من براثن الاستغلال واللجوء إلى المركز، كما قامت مراكز إيواء باستخدام خدمة الخط الساخن في الحملة الإعلامية التي قامت بها بالتعاون مع اللجنة الوطنية في كل من مطاري أبوظبي والعين الدوليين، والتنسيق مع إدارات الشرطة في إمارات الدولة المختلفة من أجل ضمان سلوك مسلك إنساني في التعامل مع ضحايا الاتجار بالبشر. والجدير بالذكر ان مراكز إيواء تقوم بتقدم العديد من الخدمات لضحايا الاتجار بالبشر، ومن ضمن الأنشطة الفعالة الأخرى التي قامت بها مراكز إيواء النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر خلال الفترة الماضية الآتي :

1. الإغـاثــة :

بالتعاون مع الجهات ذات الصلة، يستقبل المركز ضحايا جرائم الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي من النساء والأطفال، حيث يجدون المأوى المؤقت لهم لتلقي الرعاية الضرورية قبل العودة إلى بلدانهم، ويتم ذلك في جو من الود والاحتضان بإتباع كل التدابير الصحية والنفسية والقانونية اللازمة في مثل هذه الحالات.

2. الرعاية الصحية والنفسية والقانونية :

حيث يتم توفير كافة خدمات الرعاية الصحية والنفسية والقانونية للضحايا من النساء والأطفال على يد فريق من الاختصاصيين الطبيين والخبراء النفسانيين والمستشارين القانونيين لمساعدتهم على تخطي محنتهم واستعادة صحتهم الجسدية والنفسية، وغالباً ما تكون الحالة النفسية للضحايا في غاية الحساسية وتحتاج إلى رعاية نفسية متخصصة وعالية المستوى حتى تستقر الحالة، لذلك تخضع الضحية لجلسات علاج واسترخاء (ذهني وجسدي) ولعدة اختبارات نفسية تتوصل الأخصائية النفسية بعدها لطرق العلاج التأهيلية المناسبة لوضع الضحية.

3. إعـادة التأهيـل :

مع تواصل الدعم النفسي للضحايا، يتم تنظيم دورات تعليمية وحرفية وترفيهية أيضا لمساعدتهم على تخطي تجاربهم القاسية والاستعداد للعودة إلى الحياة الطبيعية في بلدانهم مثل دورات الحاسب الآلي ودورات تعلم اللغة الانجليزية والعربية والخياطة والتطريز والرسم وتنسيق الزهور ... وغيرها.

4. المساعدات المالية :

يتم صرف مساعدات عينية عند قدوم الضحية للمركز من مستلزمات أساسية (ملابس)، كما يتم توفير مبلغ مالي أسبوعي لإجراء اتصال هاتفي لذويها، ويتم دراسة وضع الضحية المالي والمستوى المعيشي لها في موطنها، ومن ثم يتم صرف مساعدات مادية عند سفرها، وفي حالة مرور الضحية بظروف قاسية في موطنها أثناء تواجدها في المركز فإن لجنة البت تقرر مساعدتها بناءً على تقرير من الأخصائية النفسية المتابعة ويتم إرسال المبلغ المالي بإشراف المركز. وعند مغادرة الضحية للمركز ووصولها لموطنها والتعرض لمشاكل مالية يتم التواصل معها ومساعدتها بمبلغ من المال يتم تحديده من قبل إدارة المركز.

5. العـودة والمتابعـة

بعد التأكد من صحة وسلامة الضحية وبعد قضاء الفترة الكافية لإعادة التأهيل والتدريب يتم التنسيق مع الجهات المعنية في بلدها واتخاذ الإجراءات القانونية المتبعة لتحضير إجراءات العودة والتنسيق مع مؤسسات شبيهه لرعاية الضحية ومتابعة إعادة التأهيل لتجنب سقوطها في شباك المتاجرين مرة أخرى.

أما في حال عدم رغبة الضحية بالعودة إلى بلدها لظروف الحرب أو أي ظروف شخصية يقوم المركز بتحويل الضحية إلى المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة UNHCR في أبوظبي لعدم وجود نظام اللجوء في الإمارات.

وقد بلغ عدد الحالات التي استقبلتها المراكز في 2011 (68) حالة منها عدد (43) حالة إتجار بالبشر . الجدول ادناه يبين عدد الحالات والجهات التي قامت بتحويل الضحايا:

جهات التحويـل لعـام (2011)

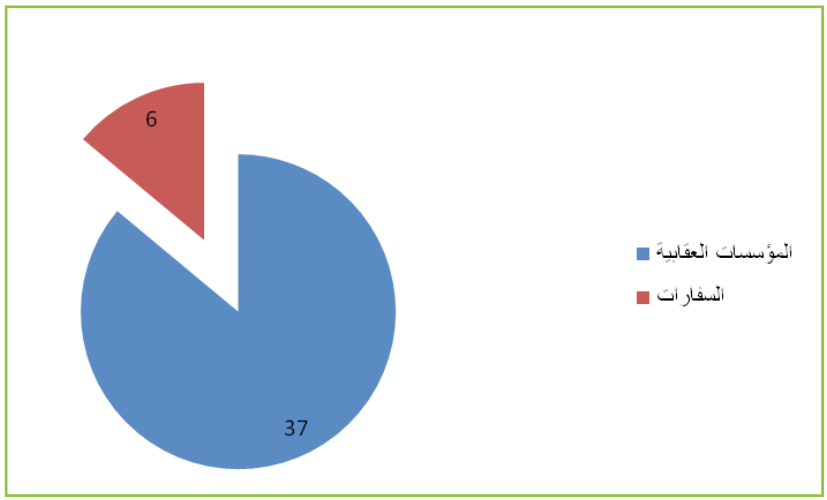

- **مذكرات التفاهم :**
  - عقد اجتماع مع شرطة الفجيرة لمناقشة بنود مذكرة التفاهم
  - اجتماع مع إدارة التحقيقات الجنائية بوزارة الداخلية لتبادل الخبرات وتذليل المعوقات.
  - توقيع مذكرة تفاهم مع شرطة الشارقة لتعزيز التعاون بين جميع الجهات المعنية لوضع آليات فعالة واعتماد التدابير القانونية في جميع الحالات التي تنطوي على الاتجار بالبشر.

- **ورش عمل محلية**

- «اعرف حقوقك» – التي نظمها المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، أبو ظبي، يناير 2011.
- ندوة لمنظمات الإغاثة – التي نظمتها المدينة العالمية للخدمات الإنسانية بالتعاون مع المفوضية العليا للاجئين، دبي، يناير 2011.
- «الجهود الأولية لمكافحة الجرائم الالكترونية»، ورشة عمل في أبو ظبي، يناير 2011.
- «مفهوم اللجوء وعلاقته بالاتجار»- بالتعاون مع المفوضية العليا للاجئين، فبراير 2011.
- «دور المرأة في تعزيز مكافحة الاتجار بالبشر» – التي نظمتها شرطة دبي، مارس 2011.
- الاجتماع الأول لسلطات الشرطة الخليجية المكرَّس لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، أبو ظبي، مارس 2011 .
- المنتدى السنوي الثاني حول مكافحة الاتجار بالبشر، دبي، أبريل 2011.
- تدريب الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون في القضايا المتعلقة بتوفير خدمات الرعاية والدعم للضحايا، أبو ظبي، مايو 2011 .
- «مقدمة عن الاتجار بالبشر» دورة للطلاب من معهد الإمارات للجنسية والإقامة لتقديم أفضل الدعم للضحايا، أبو ظبي، مايو 2011.
- أحكام التفريق في قانون الأحوال الشخصية، التي نظمها الاتحاد النسائي العام، أبو ظبي، مايو 2011.

- دورة التخطيط الاستراتيجي، التي ينظمها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الخارجية، أبو ظبي، يونيو 2011.
- آليات لتنفيذ التوصيات الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التي نظمها الاتحاد النسائي العام، أبو ظبي، يونيو 2011.
- النهج القائم على حقوق الانسان لمكافحة الاتجار بالبشر، أبو ظبي، ديسمبر 2011.
- **المشاركة الدولية**
- ورشة عمل حول العنف القائم على الجنس، الكويت، يناير 2011.
- المنتدى الاستشاري الإقليمي لمكافحة الاتجار بالبشر، الدوحة، مايو 2011.
- ورشة عمل بعنوان «العنف القائم على الجنس»، الكويت، يونيو 2011.
- ورشة عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي حول التبرعات لضحايا الاتجار بالبشر، أكتوبر ونوفمبر 2011.

الركيزة الرابعة : الاتفاقيات الثنائية والتعاون الدولي

لقد تبين للجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر أنه –في كثير من الأحيان– ينتمي كل من المتاجرين وضحاياهم إلى نفس الدولة مما يجعل مهمة السلطات في الدولة في الكشف عن هذه الجريمة ليست يسيرة، وهذا هو التحدي الذي يتم التغلب عليه عن طريق المزيد من التعاون الثنائي المشترك.

ومسايرة لذلك فقد دخلت حكومة الإمارات خلال السنوات القليلة الماضية في العديد من الاتفاقيات الثنائية الخاصة بالعمالة مع العديد من الدول وخاصة الآسيوية ، حيث تهدف هذه الاتفاقيات إلى ضبط وتنظيم تدفق العمالة ومنع الشركات ووكالات التوظيف في القطاع الخاص من فرصة خداع واستغلال العمالة الوافدة. وفي بعض الحالات تتم التعاقدات عن طريق وزارات العمل أو الإدارات الحكومية في تلك الدول.

وقد أسفر التعاون الدولي عن بعض النتائج الإيجابية، ونعرض بعضها فيما يلي:

كجزء من جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر وتعزيز حقوق الإنسان، وقعت وزارة الداخلية ما لا يقل عن (14) اتفاقية مع الحكومات والمنظمات ذات العلاقة في كل من روسيا، ايطاليا، المانيا، فرنسا، كندا، جنوب أفريقيا، روسيا البيضاء، بولندا، النمسا، الصين، الهند، كازاخستان، البحرين والأردن.

وهنالك عدد ما لا يقل عن (26) إتفاقية لا تزال قيد الدراسة ستقوم وزارة الداخلية بتوقيعها مع تايلاند ورومانيا وسنغافورة وأفغانستان وتونس وفنلندا والمجر واسبانيا وهولندا وبنغلاديش وباكستان وطاجيكستان وفلسطين وسوريا وأوكرانيا، الجزائر، قبرص، أرمينيا، كوريا الجنوبية وألبانيا والبوسنة والهرسك، واستراليا، وموريتانيا، ومصر، والولايات المتحدة الأمريكية.

كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزارتي الخارجية في دولة الإمارات وأذربيجان بشأن التعاون في قضايا الاتجار بالبشر.

وتواصل دولة الإمارات العربية المتحدة جهودها بشأن المرحلة الثانية من المشروع التجريبي (إدارة دورة العمل التعاقدي وحقوق العمال) حيث تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الروابط مع اثنين من اهم الدول المصدرة للعمالة هما الهند والفلبين.

إن الجهود التي تبذلها الحكومة لإقامة شراكات لتعزيز التعاون الدولي بدأت تؤتي ثمارها، وخاصة في مجال التصدي للجريمة في المصدر (بلدان المنشأ) وليس فقط التعامل معها داخل حدودها. على سبيل المثال، وفقاً لمعلومات صادرة عن هيئة مكافحة الاتجار بالبشر في الفلبين، فقد تم منع أكثر من 500 فلبينيا من السفر خارج البلاد بسبب وثائق السفر المشبوهة خلال عام 2011. كذلك اتبعت هذه الممارسة في العديد من البلدان الأخرى .

من جانب آخر فقد حقق التعاون الدولي نتائج إيجابية، حيث انه في شهر اغسطس 2011 اطلق نظام جديد على شبكة الإنترنت لفحص الأوراق المتعلقة بعقود العمل الخاصة بالعمال الهنود . ويعمل هذا النظام على ربط أصحاب العمل المحتملين والعمال والبعثات الهندية مع وزارة العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة ومسئول حماية المغتربين في الهند. كما يمكن النظام الجديد السلطات المسؤولة عن العمل في كل من الهند والإمارات العربية المتحدة، من الوقوف على كافة التناقضات التي تطرأ على العقود، ويعمل على توفير سجل هام يختص بتوظيف العمالة ، ومراقبة اية إنتهاكات قد يرتكبها أصحاب العمل.

ومن المقرر ان يتم التوقيع على مذكرة نفاهم بين دولة الإمارات العربية المتحدة والفلبين، خلال هذا العام 2012، وسوف تعمل بنود هذه المذكرة على توفير شروط خدمة ممتازة لاكثر من 600000 عامل ، ومعالجة كافة المشاكل المتعلقة بالعقد ، وتوفير الحماية للعمال الفلبينيين في حالة عرض اصحاب العمل شروط خدمة متدنية على العمال قبل مغادرتهم لوطنهم او عند قدومهم للدولة .

و الجدير بالذكر أنه كجزء من إلتزامات الدولة الطوعية التي قدمت اثناء المراجعة

الدورية الشاملة أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف في عام 2009، فإن الحكومة قد وجهت الدعوة إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، إلى زيارة دولة الإمارات العربية المتحدة في ابريل 2012. تأتي هذه الدعوة في أعقاب الزيارات التي قام بها المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والمقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية في الاعوام 2009 و2010 على التوالي. وتأتي هذه الزيارات في إطار جهود الحكومة لتصبح جزءا من آلية دولية جماعية لتحقيق مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ومن أجل تبادل الخبرات مع المنظمات الدولية، والمجتمع الدولي، حول التدابير الخاصة بمكافحة الاتجار بالبشر، فقد شاركت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر خلال الفترة الماضية في العديد من المناسبات الدولية المتعددة الأطراف، والتي تم سردها تحت أنشطة اللجنة في الركيزة الثانية من الاستراتيجية الوطنية الخاصة باللجنة المتمثلة في تمكين الجهات المعنية من تطبيق إجراءات رادعة ووقائية.

خـاتمـــة

تنطوي جريمة الاتجار بالبشر على سلوك إجرامي يتنافى مع تعاليم ديننا الحنيف وتقاليدنا العربية الراسخة ومنظومة القيم المتأصلة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن هذا المنطلق تستنكر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة هذه الجريمة البشعة وتعقد العزم على محاربة جميع أشكالها، وتتصدى لها ليس على الصعيد المحلي فحسب بل تعمل على التنسيق بشأن مكافحتها -بصورة فعالة- على الصعيد الدولي أيضاً.

وتتبنى الحكومة –في سبيل الحد من هذا السلوك الإجرامي- إستراتيجية ذات أربع ركائز تتعلق بتطوير التشريعات والقوانين، وتمكين الجهات من تطبيق الإجراءات الرادعة والوقائية، وتأمين الحماية والدعم لضحايا الاتجار، والاتفاقيات الثنائية والتعاون الدولي.

وقد اقتصر الأمر -في البداية- على اعتراف حكومة الإمارات بوجود هذه المشكلة، ولكن سرعان ما أعقب ذلك نشاط مستمر من جانبها لتطوير الجهود الرامية إلى القضاء على هذه الجريمة، ملتزمة في ذلك بالمعايير الدولية كلما كان ذلك ممكناً.

ومما لاشك فيه أن دولة الإمارات قد أحرزت نجاحات باهرة في زمن وجيز، على الرغم من إدراكها حقيقة أن الطريق مازال طويلاً، وهي تمضي قدماً وبروح متوثبة وبناءة في هذا المجال. وتبذل الدولة جهداً في التعاون مع الجهات الإقليمية والدولية العاملة في مجالات مكافحة جريمة الاتجار بالبشر لتضييق الخناق على كل من يخالف قانون الدولة من المتاجرين بالبشر وردعهم ومحاكمتهم، وأيضا على كل من يحاول استخدام دول أخرى لانتهاك قوانينها.

وعلى هذا الأساس تتحمل دولة الإمارات مسؤولياتها لتصبح نموذجاً يحتذي به للتغيير في المنطقة، وكعضو نشط في المجتمع الدولي، ومن ثم فهي ترحب دائما بالحوار البناء والتعاون المثمر مع الدول الأخرى، بمؤسساتها العامة والخاصة، ومع المنظمات الدولية التي تشاركها الرؤية الخاصة بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر.